ورقة سياسات

إدماج التربية الجنسية الشاملة في المناهج التعليمية المصرية

خراط البنات

بنات المستقبل للتنمية المرأة والطفل

TSDF ثقة
موسسة ذات للتنمية المستدامة
Thaat For Sustainable Development
FOUNDATION

بنت النيل
Daughter of the nile

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي	3
الهدف	4
التوصيات الأساسية	5
آلية إعداد ورقة السياسات	6
الوضع الراهن	9
إحصائيات مقلقة	10
الأثر المجتمعي	11
الإطار القانوني والمؤسسي القوانين الداعمة	13
الفجوات	15
تحليل السياق باستخدام نموذج PESTLE	17
النموذج المقترح للتربية الجنسية	18
تحليل سوات (SWOT) لإدماج التربية الجنسية الشاملة في مصر	20
آليات التنفيذ المؤسسي الشركاء الحكوميون	21
التحديات المجتمعية الخارجية والحلول المقترحة	22
دراسات حالة ناجحة	23
دراسة حالة 1	24
الخاتمة	26
المراجع	27

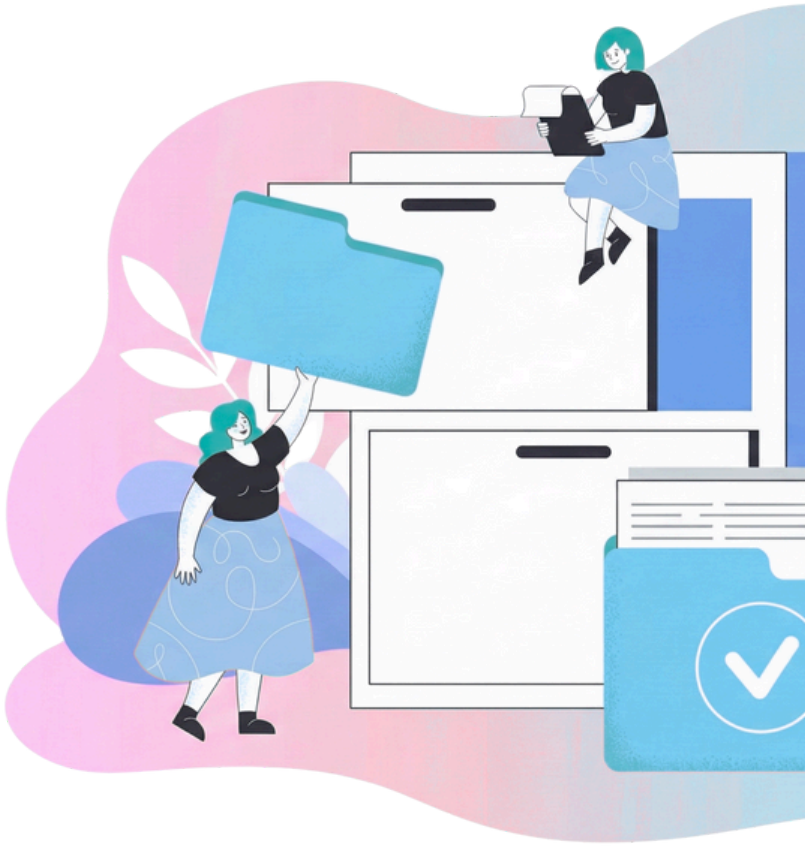

الملخص التنفيذي

تسعى هذه الورقة إلى تقديم إطار عملي ومتكامل لإدماج التربية الجنسية الشاملة في المناهج التعليمية المصرية, استنادًا إلى الأدلة العلمية والتجارب الدولية الناجحة, مع مراعاة الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع المصري. تهدف الورقة لحماية الأطفال والمراهقين من العنف والاستغلال، وتعزيز الوعي الصحي والجسدي، من خلال برنامج تدريجي ومتكامل، بالشراكة مع المؤسسات الحكومية والدينية والمجتمعية.

الهدف

دمج منهجي للتربية الجنسية الشاملة (Comprehensive Sexuality Education – CSE) ضمن المناهج المصرية، لتعزيز الوعي الجسدي والنفسي، حماية الأطفال من العنف الجنسي، وتمكين الفتيات والفتيان على حد سواء من اتخاذ قرارات واعية بشأن أجسادهم وصحتهم، وتأسيس بيئة تعليمية آمنة قائمة على الكرامة والمساواة.

التوصيات الأساسية

- تطوير محتوى تدريجي قائم على دليل اليونسكو ومتكيف مع السياق المصري، مع مراعاة البعد الجندري وتعزيز المساواة بين الجنسين.
- إشراك الأزهر والكنيسة والمجالس القومية في إعداد الإطار القيمي للمحتوى.
- إنشاء خط دعم نفسي وسري للطلاب لتلقي المشورة حول قضايا الجسد والعنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي.
- تضمين التربية الجنسية في برامج "المهارات الحياتية" لا كمادة منفصلة، مع التركيز على تمكين الفتيات وتعزيز حقوقهن الجسدية.

المصادر:
- WHO (2023): International Technical Guidance on Sexuality Education. UNICEF (2022): Adolescent Health and Education in Egypt.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2021.

آلية إعداد ورقة السياسات

تم إعداد هذه الورقة استنادًا إلى مراجعة شاملة للأدبيات الوطنية والدولية, وتحليل المؤشرات المحلية ذات الصلة, ودراسة تجارب مقارنة من دول عربية ودولية, بشكل متناسب معالسياق الثقافي والقانوني المصري, مع الحرص على تضمين رؤية جندرية تُعزز حقوق الفتيات والمساواة في العملية التعليمية.

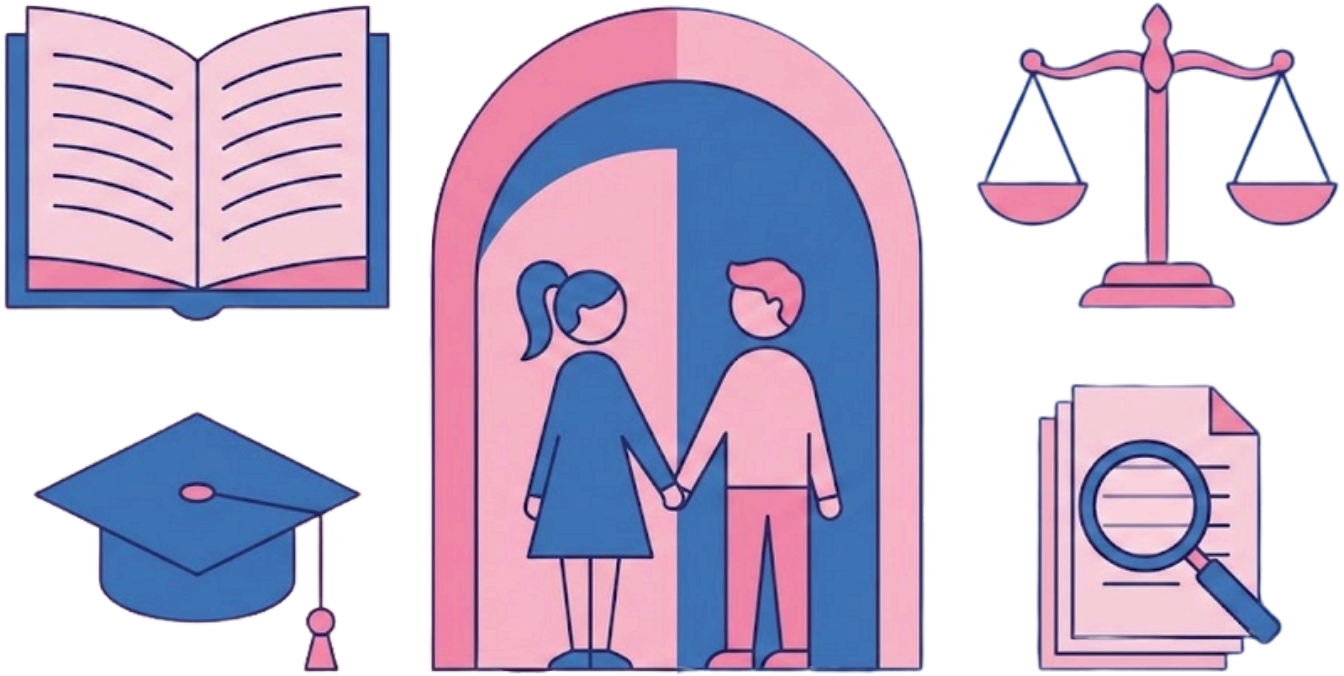

المشكلة والحاجة المجتمعية

تعاني مصر من فجوة تربوية عميقة في مجال التربية الجنسية الشاملة, وهي فجوة ترتبط مباشرة بعدم تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة, لا سيما الهدف الثالث المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه, والهدف الرابع الخاص بالتعليم الجيد, والهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين. ففي ظل غياب برامج تعليمية ممنهجة حول الصحة الجسدية والجنسية, تشير بيانات اليونيسف UNICEF – مصر إلى أن نحو 86% من النساء في الفئة العمرية 15–49 عامًا تعرضن لختان الإناث, بينما تبلغ النسبة بين الفتيات من 15–19 عامًا حوالي 70%, ما يعكس استمرار الممارسات الضارة الناتجة عن الجهل والوصم الاجتماعي المرتبط بجسد الفتاة (UNICEF Egypt, Demographic and Health Survey). كما تُظهر بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) وUNFPAg أن زواج القاصرات لا يزال ظاهرة واسعة الانتشار, حيث تزوجت حوالي 17% من النساء المصريات قبل سن 18 عامًا, وترتفع النسبة في بعض المحافظات الريفية إلى ما يقارب 30%, وهو ما يؤدي إلى تسرب الفتيات من التعليم وتقويض فرصهن في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، في تعارض واضح مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

وفي السياق ذاته, تؤكد دراسة صادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women أن ما يقرب من 99% من النساء والفتيات في مصر تعرضن لشكل من أشكال التحرش الجنسي، وهو مؤشر خطير على غياب الوعي بمفاهيم الحدود الجسدية والموافقة, وهي مفاهيم أساسية في التربية الجنسية الشاملة. وتشير تقارير وزارة الصحة والسكان المصرية بالتعاون مع UNFPA إلى أن نقص التوعية الصحية الجنسية يساهم في ارتفاع معدلات المشكلات الصحية المرتبطة بالحمل المبكر والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ما يعيق تحقيق الهدف الثالث المتعلق بالصحة الجيدة. مجتمعة, تكشف هذه المؤشرات الرسمية أن الفتيات في مصر يتحملن العبء الأكبر من غياب التربية الجنسية الشاملة, حيث تتقاطع الممارسات الضارة, والعنف, والتمييز البنيوي لتقويض حقوقهن الأساسية في التعليم, والصحة, والكرامة الإنسانية, بما يستدعي تدخلات تعليمية وتوعوية عاجلة قائمة على حقوق الإنسان لتحقيق التزامات مصر تجاه أهداف التنمية المستدامة.

الوضع الراهن

- لا توجد سياسة تعليمية وطنية مُعتمدة تُنظم التربية الجنسية الشاملة داخل المدارس.
- التربية الجنسية تُتناول بشكل غير منهجي ومحدود ضمن بعض البرامج التوعوية غير الرسمية.
- جهود متفرقة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية تُقدّم أنشطة توعوية, لكنها تفتقر للانتشار والتأثير المستدام.
- استمرار الظواهر الضارة بحقوق الأطفال مثل الزواج المبكرالذي يفتقر لشكل تجريم واضح وختان الإناث بنسبة مرتفعة, رغم وجود قوانين تُجرّمها.
- محدودية تدريب المعلمين والمعلمات على التعامل مع القضايا الحساسة المرتبطة بالجسد والحقوق الجنسية.

إحصائيات مقلقة

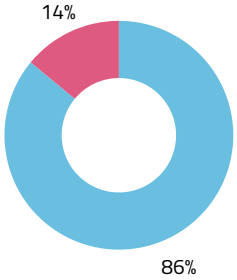

- 14% من الفتيات المصريات يتزوجن قبل سن 18 (UNFPA, 2021)

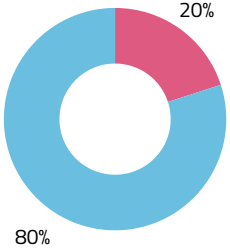

- واحدة من كل 3 فتيات تعرضن لتحرش لفظي أو جسدي في محيط المدرسة (ECWR, 2020).

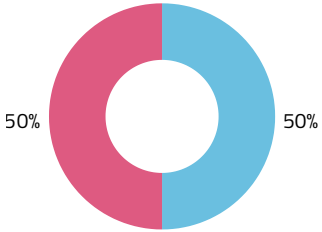

- أكثر من نصف المراهقين يفتقرون لمعلومات صحيحة عن البلوغ أو الصحة الإنجابية (EHIS, 2021).

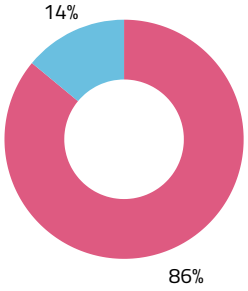

- استمرار ظاهرة ختان الإناث, حيث تشير أحدث البيانات إلى أن 86% من النساء والفتيات في الفئة العمرية 15-49 عامًا قد خضعن للختان، رغم تجريمه قانونيًا (EHIS, 2021).

الأثر المجتمعي

يُؤثر غياب التربية الجنسية الشاملة في مصر في إنتاج أثر مجتمعي واسع يتجاوز الأفراد ليطال البنية الاجتماعية ككل، مع تأثير غير متكافئ على الفتيات والنساء. فمن منظور نسوي ومراعي للنوع الاجتماعي، يؤدي نقص الوعي بحقوق الجسد والحدود الشخصية، مقترنًا بثقافة الوصم والعيب، إلى ترسيخ الصمت حول الانتهاكات الجنسية، حيث تُحجم العديد من الفتيات عن الإبلاغ عن التحرش أو الاستغلال خوفًا من اللوم المجتمعي أو فقدان الحماية الأسرية. ويُؤدي هذا الصمت إلى تطبيع مع العنف المبني على النوع الاجتماعي، وهشاشة الثقة المجتمعية في آليات الحماية والمساءلة القانونية، بما يُسهم في إعادة إنتاج دوائر العنف عبر الزمن واستمرارها.

كما يُعمّق هذا الغياب من هشاشة الفتيات من خلال إستمرارية ممارسات اجتماعية ضارة، أبرزها الزواج المبكر، الذي يُستخدم كآلية اجتماعية للسيطرة على أجساد الفتيات وسلوكهن في سياق يغيب عنه الاستثمار في التعليم والتوعية القائمة على الحقوق. ويترتب على ذلك انقطاع الفتيات عن التعليم، وتراجع فرص مشاركتهن الاقتصادية والمجتمعية، إلى جانب زيادة المخاطر الصحية المرتبطة بالحمل والولادة المبكرة، بما ينعكس سلبًا على الأسر والمجتمع الأوسع.

وفي السياق ذاته، يستمر ختان الإناث بوصفه ممارسة قائمة على تصورات تمييزية للجسد الأنثوي، تُقوّض الحق في السلامة الجسدية والاستقلال الجسدي للفتيات، وتُعيد إنتاج علاقات قوة غير متكافئة داخل الأسرة والمجتمع.

وعلى المستوى المجتمعي الأوسع، يُسهم استمرار هذه الظواهر في تكريس عدم المساواة بين الجنسين، وإضعاف فرص تحقيق التنمية الشاملة، حيث يُحرم المجتمع من المشاركة الكاملة للفتيات والنساء في التعليم والعمل والحياة العامة. وبذلك، لا يقتصر أثر غياب التربية الجنسية الشاملة على الضرر الفردي، بل يمتد ليشكّل عبئًا اجتماعيًا واقتصاديًا طويل الأمد، يُعيق بناء مجتمع قائم على العدالة الجندرية، والكرامة الإنسانية، والمشاركة المتكافئة.

الإطار القانوني والمؤسسي القوانين الداعمة

- المادة 80 من الدستور المصري: تكفل الدولة حماية الطفل من كافة أشكال العنف والاستغلال والتمييز.
- المادة 11 من الدستور المصري: تلزم الدولة بحماية المرأة من جميع أشكال العنف, وضمان المساواة بينها وبين الرجل في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية, بما يشمل الحق في التعليم والصحة والسلامة الجسدية.
- المادة 53 من الدستور المصري: تنص على المساواة وعدم التمييز لأي سبب, بما في ذلك الجنس, وتُلزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز, وهو ما يشكّل أساسًا دستوريًا لإدماج مقاربة مراعية للنوع الاجتماعي في السياسات التعليمية والصحية.
- قانون العقوبات المصري (المواد الخاصة بالتحرش والعنف الجنسي – تعديلات 2014 و2021): يجرّم التحرش الجنسي بكافة أشكاله ويشدد العقوبات, بما يعكس اعترافًا قانونيًا بخطورة العنف الجنسي, مع الحاجة إلى سياسات وقائية وتعليمية داعمة.

- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021–2026): تؤكد على الحق في الصحة والتعليم والحماية من العنف، وعلى ضرورة نشر الوعي الحقوقي، بما يشمل حماية الأطفال والفتيات من الممارسات الضارة والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

- التزامات مصر الدولية:

1. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)
2. اتفاقية حقوق الطفل (CRC)
3. تلتزم مصر بموجبها بحماية الفتيات من العنف والممارسات الضارة، وضمان الحق في التثقيف الصحي المناسب للعمر، بما في ذلك الصحة الجسدية والنفسية.

الفجوات

1. غياب سياسة تعليمية شاملة ومراعية للنوع الاجتماعي

تتمثل الفجوة الأولى في غياب سياسة تعليمية وطنية واضحة تنظم إدماج التربية الجنسية الشاملة ضمن المنظومة التعليمية, وتأخذ في الاعتبار الأبعاد الجندرية وحقوق الفتيات. ويؤدي هذا الغياب إلى التعامل غير المنهجي مع قضايا الصحة الجسدية والجنسية, وتركها لاجتهادات فردية أو مبادرات محدودة النطاق, بما يترتب عليه تفاوت في المحتوى التعليمي وغياب معايير موحدة تراعي المساواة بين الجنسين وتحترم الحقوق الجسدية. كما يُضعف ذلك قدرة النظام التعليمي على أداء دوره الوقائي في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة.

2. غياب آليات تدريب مؤسسية للمعلمين على القضايا الحساسة

تتجلى الفجوة الثانية في عدم وجود آلية تدريب رسمي ومستدام للمعلمين والمعلمات تؤهلهم للتعامل مع الموضوعات الحساسة المرتبطة بالجسد، والنوع الاجتماعي، وحقوق الفتيات. وفي ظل هذا القصور، يعتمد كثير من المعلمين على تصورات شخصية متأثرة بالسياق الثقافي السائد، ما قد يؤدي إلى تجنب هذه الموضوعات أو إعادة إنتاج خطاب تمييزي داخل الفصول الدراسية. ويُسهم هذا الوضع في إضعاف البيئة التعليمية الآمنة، ويحد من قدرة المدرسة على دعم الطلبة في بناء وعي قائم على الاحترام المتبادل والمساواة.

3. ضعف حملات التوعية المجتمعية وتفكيك المفاهيم المغلوطة

تتمثل الفجوة الثالثة في محدودية وضعف استمرارية حملات التوعية المجتمعية الهادفة إلى تغيير المفاهيم المغلوطة المرتبطة بالممارسات الضارة، وعلى رأسها ختان الإناث. فعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال العديد من الحملات تفتقر إلى مقاربة جندرية شاملة تستهدف الجذور الاجتماعية والثقافية للممارسة، وتُشرك الفاعلين المحليين بشكل مستدام. ويؤدي ذلك إلى استمرار تبرير العنف ضد الفتيات تحت غطاء التقاليد، وإعاقة إحداث تحول مجتمعي حقيقي طويل الأمد.

تحليل السياق باستخدام نموذج PESTLE

لفهم التحديات والفرص التي قد تواجه إدماج التربية الجنسية الشاملة في المناهج المصرية، تم إجراء تحليل PESTLE للبيئة المحيطة:

سياسي	اقتصادي	اجتماعي	تكنولوجي	قانوني	بيئي
P	E	S	T	L	E
لا توجد سياسات تعليمية واضحة تدعم هذا النوع من التعليم، مع احتمالية وجود مقاومة سياسية بسبب تحفظات ثقافية.	قيود على الميزانية العامة قد تعيق تنفيذ برامج التدريب والتطوير، رغم الفوائد الاقتصادية طويلة الأجل.	رفض مجتمعي واسع بسبب ارتباط خاطئ بين التربية الجنسية والانحلال الأخلاقي، وغياب وعي مجتمعي بالأهمية الوقائية والتعليمية للموضوع.	توفر أدوات رقمية فعّالة لإنتاج محتوى مرئي وجذاب يمكن أن يُستخدم لتجاوز الحواجز الثقافية.	لا توجد تشريعات تُلزم بإدماج التربية الجنسية، رغم وجود مرجعيات قانونية تحمي حقوق الطفل والتعليم.	لا تأثير مباشر، لكن قد تُربط بعض المفاهيم البيئية بالصحة الجسدية والإنجابية لدى الشباب.

النموذج المقترح للتربية الجنسية

محتوى متدرج حسب الفئة العمرية:

الابتدائي (10–12 سنة):

- فهم الجسد والخصوصية
- اللمسة الآمنة وغير الآمنة
- الاحترام المتبادل ومناهضة الصور النمطية الجندرية

الإعدادي (13–15 سنة):

- التغيرات الجسدية والنفسية
- النظافة الشخصية والصحة الإنجابية
- الموافقة وحدود العلاقات والمساواة بين الجنسين
- التوعية بالممارسات الضارة وأبرزها ختان الإناث

الثانوي (16–18 سنة):

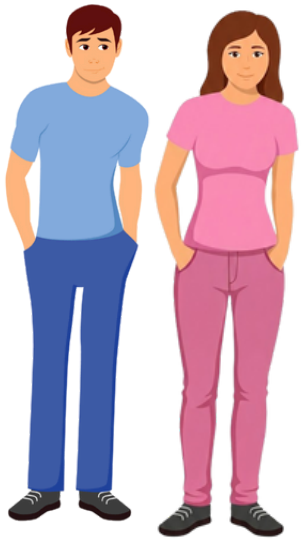

- الصحة الجنسية والإنجابية المتقدمة
- الحقوق الجسدية واتخاذ القرار
- المساواة في العلاقات والحد من التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي
- مواجهة الممارسات الضارة ودعم الأقران في الإبلاغ عنها.
- تسهم التربية الجنسية الشاملة في تفكيك الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وتعزيز فهم المساواة بين الجنسين، وتوفير بيئة تعليمية آمنة تُتيح للفتيات والفتيان التعبير عن أنفسهم بحرية واحترام.
- إدماج هذا البعد يُعد خطوة ضرورية لحماية الفتيات من التمييز والعنف، وتمكينهن من التحكم في قراراتهن الجسدية، والتصدي للممارسات الضارة مثل ختان الإناث التي تُقوّض كرامتهن وسلامتهن.

مرجعية المحتوى: - دليل اليونسكو للتربية الجنسية الشاملة (2018) - تعديلات خاصة بموافقة الأزهر والكنيسة على الصياغة القيمية للمفاهيم.

تحليل سوات (SWOT) لإدماج التربية الجنسية الشاملة في مصر

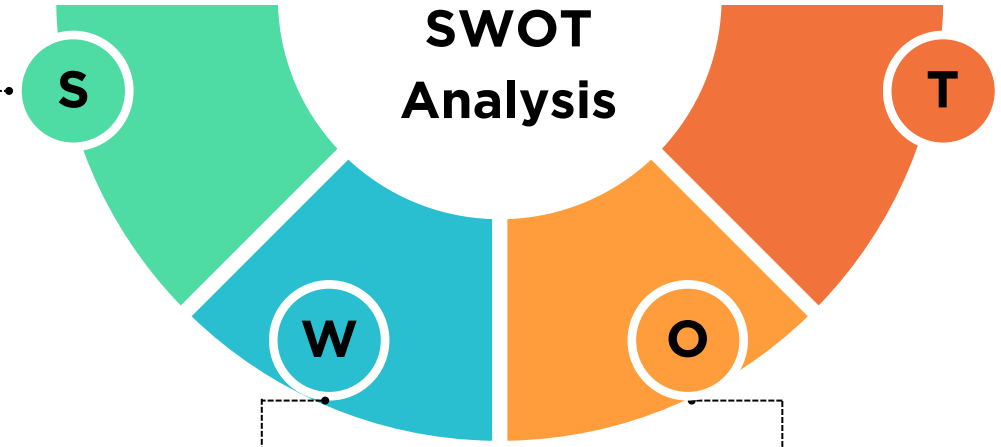

Strengths

- وجود نصوص دستورية وقانونية تُلزم بحماية الطفل.
- التزام مصر باتفاقيات دولية مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة, ما يعزز مشروعية إدماج التربية الجنسية الشاملة.
- شراكات قائمة مع منظمات دولية داعمة مثل اليونيسكو واليونيسف.
- نجاح تجارب مماثلة في دول ذات خلفيات ثقافية قريبة مثل تونس.

Weaknesses

- غياب سياسة تعليمية واضحة تنظم التربية الجنسية.
- ضعف آليات التبليغ والإبلاغ الفعّال عن حالات التحرش أو الاستغلال داخل المدارس, خاصة في المناطق الريفية والمهمّشة.
- حساسية مجتمعية تجاه مصطلحات مثل الجنس أو الصحة الإنجابية.
- ضعف آليات التبليغ والحماية المدرسية من التحرش والعنف.

Opportunities

- استعداد المنظمات الدولية لتقديم الدعم المالي والفني.
- استخدام التربية الجنسية لتعزيز أهداف الصحة المدرسية الأوسع.
- وجود زخم سياسي لحماية الطفولة وتمكين المرأة ضمن رؤية مصر 2030.
- إمكانية الاستفادة من الإعلام الرقمي في حملات التوعية.

Threats

- مقاومة مجتمعية ورفض من بعض أولياء الأمور أو الجهات المتشددة.
- انتشار المعلومات المغلوطة أو الإباحية عبر الإنترنت بشكل غير منضبط.
- احتمالية استغلال الموضوع سياسيًا أو إعلاميًا بصورة سلبية وتصاعد وتيرة نشاط المجموعات المعادية للحقوق والحريات .
- تفاوت مستوى تقبل الفكرة بين المحافظات والمناطق المختلفة في مصر لنمطها المحافظ والقبلي.

آليات التنفيذ المؤسسي الشركاء الحكوميون

- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الصحة (وحدة الصحة المدرسية)
- المجلس القومي للمرأة
- المجلس القومي للطفولة والأمومة

- **التمويل المقترح:**

- تخصيص 5% من ميزانية الصحة المدرسية سنويًا لتنفيذ وتقييم البرنامج.
- دعم مالي وتقني من شركاء دوليين.
- دعم مالي من شركات القطاع الخاص ورجال الأعمال لتعزيز دورهم في المسئولية المجتمعية.

- **تدريب الكوادر:**

- إعداد دليل تدريبي وطني للمعلمين بالتعاون مع وزارة التعليم ووزارة الصحة.
- تدريب 2 معلم من كل مدرسة خلال أول عام من التنفيذ.

التحديات المجتمعية الخارجية والحلول المقترحة

التحدي	الحل
مقاومة مجتمعية ووصمة ثقافية	إطلاق حملات توعية عبر الإعلام ومنصات السوشيال ميديا حول "الحماية وليس الإباحية"
قلق أولياء الأمور	عقد جلسات حوارية معهم وورش عمل بالمدارس
نقص الكوادر المدرّبة	اعتماد برامج تدريب مكثفة بالتعاون مع الجامعات والمعاهد التربوية
نقص وضعف الموارد المالية	شراكة مع منظمات دولية وقطاع خاص داعم للحقوق التعليمية

دراسات حالة ناجحة

تونس ملخص التجربة:

بدأت تونس تطبيق التربية الجنسية منذ عام 2019 في 80 مدرسة نموذجية.
بعد 18 شهرًا, تم توثيق انخفاض بنسبة 30% في حالات الحمل غير المخطط له لدى المراهقات (UNFPA Tunisia, 2021).
ساعد الدمج في خفض العنف الجنسي داخل المدارس بنسبة 21%.

الدروس المستفادة:

- ضرورة إشراك الجهات الدينية في بناء المحتوى.
- التدرج في التطبيق عبر نماذج تجريبية.

التقييم والمؤشرات مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs):

- انخفاض بلاغات التحرش داخل المدارس بنسبة 20% خلال أول 3 سنوات.
- تحسن مستوى المعرفة الجسدية والصحية بنسبة 40% في الفئة العمرية 13–18.
- ارتفاع نسبة الإبلاغ عن الاعتداءات من الطالبات بنسبة 50%.

أدوات القياس: - استبيانات سرية نصف سنوية للطلبة والمعلمين. - مقابلات مع أولياء الأمور. - تقارير لجنة الحماية المدرسية. - مجموعات بؤرية (Focus Groups).

دراسة حالة 1

هولندا – نموذج التعليم الشامل والمبكر للتربية الجنسية

النهج:

- التربية الجنسية تبدأ من سن مبكر (4 سنوات).
- يتم إدماجها ضمن مناهج الصحة والمواطنة.
- تركيز على العلاقات، الاحترام المتبادل، الموافقة، والهوية الجنسية.

النتائج:

- انخفاض معدلات الحمل بين المراهقين.
- معدلات أقل للإصابة بالأمراض المنقولة جنسيًا.
- وعي مرتفع لدى الشباب حول الحدود الشخصية والعلاقات الصحية.

أبرز نقاط القوة:

- إشراك الأهل في العملية التعليمية.
- تدريب شامل للمعلمين.
- اعتماد منهج شامل لا يقتصر على "الوقاية من المخاطر"، بل يتناول النمو العاطفي والجنسي بشكل إيجابي.

كينيا – مشروع "Tuko Pamoja" لتعليم الجنس الشامل في المدارس الثانوية

النهج:

- شراكة بين الحكومة ومنظمات محلية ودولية (مثل اليونيسف).
- استخدام مسرحيات، ورش عمل، وتطبيقات إلكترونية لتوصيل الرسائل.
- إشراك الأهل والزعماء الدينيين في النقاش المجتمعي حول أهمية التربية الجنسية.

النتائج:

- تحسن كبير في معرفة الطلاب حول حقوقهم الجنسية والإنجابية.
- تقليل في نسبة الزواج المبكر والحمل بين المراهقات في المناطق المستهدفة.

التحديات:

- مقاومة ثقافية ودينية أولية، تم التعامل معها عبر الحوار المجتمعي.

الخاتمة

التربية الجنسية ليست خيارًا ترفيهيًا, بل حاجة تربوية وإنسانية لحماية الأطفال والمراهقين من الاستغلال والوصم والجهل. إن تقديمها ضمن إطار قيمي وإنساني يحمي أطفالنا, ويؤسس لجيل أكثر وعيًا وثقة بنفسه وبجسده, ويقلل من أخطار العنف والتحرش والانتهاكات الجسدية. "التربية الجنسية هي حصانة علمية وأخلاقية, وليست ترفًا ثقافيًا."

التوصيات النهائية:

- إدراج التربية الجنسية الشاملة بشكل تدريجي وملائم للعمر, ضمن البرامج التعليمية الرسمية.
- تطوير محتوى قائم على الدليل العلمي ومتوافق مع القيم الدينية والمجتمعية, بالتعاون مع الأزهر والكنيسة.
- تدريب المعلمين بشكل منهجي على التعامل مع الموضوعات الحساسة المرتبطة بالجسد والعلاقات.
- إطلاق حملات توعية للأهالي والمجتمع للحد من الوصمة المرتبطة بالمفاهيم الصحية والجنسية.
- إنشاء آليات دعم نفسي وإرشادي للطلبة, تشمل خطوط ساخنة وخدمات استشارية سرية داخل المدارس.
- ضمان التمويل المستدام من خلال شراكات مع الجهات الدولية والقطاع الخاص, لدعم التطبيق والتقييم المستمر.

المراجع

- Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). 2021. Statistical Yearbook: Egypt in Figures. Cairo: CAPMAS.
- Constitution of Egypt. 2014. Article 80: Child Protection. Cairo: Official Gazette.
- ECWR (Egyptian Center for Women's Rights). 2020. Sexual Harassment in Schools: Egypt National Survey. Cairo: ECWR.
- EHIS (Egypt Health Issues Survey). 2021. Youth and Adolescents' Knowledge Survey. Cairo: Ministry of Health and Population.
- Egyptian Child Law No. 12. 2008, amended 2020. Child Rights Law. Cairo: Ministry of Justice.
- UNFPA Egypt. 2021. Child Marriage in Egypt: Facts and Figures. Cairo: United Nations Population Fund.
- UNFPA Tunisia. 2021. Tunisian Pilot Experience in Comprehensive Sexuality Education: Impact Assessment Report. Tunis: UNFPA.

المراجع

- UNESCO. 2018. International Technical Guidance on Sexuality Education: An Evidence-Informed Approach for Schools, Teachers, and Health Educators. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
- UNICEF Egypt. 2022. Adolescent Health Report: Knowledge, Attitudes, and Practices in Egypt. Cairo: United Nations Children's Fund.
- WHO (World Health Organization). 2023. Comprehensive Sexuality Education Guidelines: Global Standards for Implementation. Geneva: WHO.